



٧ نوفمبر ٢٠٠٦

قراءة في التحول نحو الديمقراطية:  
الانتخابات الطلابية والعمالية وتقنيات الكتلة التاريخية المصرية؟  
د. معتز بالله عبد الفتاح  
كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة  
[www.aladl.net](http://www.aladl.net)

آخر تحول بالفعل نحو الديمقراطية من أجل الانتفاع بمزاياها.

والمثالان السابقان يقدمان نموذجين للتحول الذي يبدو فيه المواطنون العاديون أقرب إلى مساحة وسط بين المفعول به والمفعول لأجله حيث لا يبدو لهم دور كبير إلا في تلقف ما يقذف إليهم من



بيد أن جوهر نجاح المعارضة ليس فقط في تكتلها الشكلي أو بياناتها المعلنة وإنما في بناء ما يسمى بالكتلة التاريخية التي تقف بثقلها خلف هذه المعارضة المتحدة ضد السلطة الحاكمة. ومفهوم "الكتلة التاريخية" ليس مفهوما مألوفاً في الصحف السيارة رغماً عن شيوعه في الكثير من الكتابات الأكاديمية لأنه ليس مرتبطاً بكيان متجانس مثل الجماعة أو الطبقة بقدر ما هو يعبر عن "حالة" تجتمع فيه العديد من القوى الاجتماعية على مطالب مشتركة من أجل تحقيق مصالح سياسية. والمفهوم، في سياقه الأصلي، ارتبط بالمفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي والذي كان يفكر في طريق للتغيير الشعبي تتناسب مع المجتمع الإيطالي في مطلع القرن الماضي في مواجهة سلطة مستبدة ترفض الاستجابة لمطالب الإصلاح. بيد أن إدراك فئات المجتمع الإيطالي للمأزق المشترك كان ضعيفاً بسبب التفاوت الكبير بين شمال إيطاليا، الذي كان قد بلغ درجة متقدمة على مستوى التصنيع والتحديث، وبين جنوبها الذي كان يحمل سمات المجتمع المتخلف الخاضع لسلطة الكنيسة.

ومن هنا كانت هناك انقسامات أفقية (أي طبقية) ورأسية (أي فئوية) جعلت الحكم المستبد بمنأى عن ضغوط حقيقية من أجل الإصلاح والتغيير.

وكان أكثر المفكرين العرب الذين اهتموا بهذا المفهوم هو الدكتور عابد الجبري الذي كتب في عام ١٩٨٧ قائلاً: "إن المطلوب هو قيام كتلة تاريخية تنبني على المصلحة الموضوعية الواحدة التي تحرك، في العمق ومن العمق، جميع التيارات التي تنجح في جعل أصدائها تتردد بين صفوف الشعب: المصلحة الموضوعية التي تعبر عنها شعارات الحرية والأصالة والديمقراطية والشورى والعدل وحقوق أهل الحل والعقد، وحقوق المستضعفين وحقوق الأقليات وحقوق الأغليات الخ. ذلك لأن الحق المهضوم في الواقع العربي الراهن هو حقوق كل من يقع خارج جماعة المحظوظين المستفيدين من غياب أصحاب الحق عن مراكز القرار والتنفيذ. إنه ... بدون قيام كتلة تاريخية من هذا النوع لا يمكن تدشين مرحلة تاريخية جديدة يضمن لها النمو والاستمرار والاستقرار" (مجلة اليوم السابع ٢٦ أكتوبر ١٩٨٧).

والكتلة التاريخية بهذا المعنى لا تظهر فجأة وإنما هي تصنع وتتراكم عن قصد وتدبير. فهذه الكتلة تجسيم لوافق وطني في مرحلة تاريخية معينة. إنها ليست مجرد جبهة بين أحزاب بل هي كتلة تتكون من القوى التي لها فعل في المجتمع أو القدرة على ممارسة ذلك الفعل، ولا يستثنى منها بصورة مسبقة أي طرف من الأطراف، إلا ذلك الذي يضع نفسه خارجها وضدها. وهي لا تلغي الأحزاب ولا تقوم مقامها، ذلك لأن ما يجعل منها كتلة تاريخية ليس قيامها في شكل تنظيم واحد، بل انتظام الأطراف المكونة لها انتظاماً فكرياً حول الأهداف المعلنة والعمل الموحد من أجلها.

وبالنظر إلى تجربة التحول الديمقراطي في العديد من بلدان العالم، غانا وزامبيا وشيلي وكوريا الجنوبية في التسعينيات، وكينيا وجورجيا وأوكرانيا وصربيا في مطلع القرن الجديد، نجد أن وقود هذه الكتلة هم حقيقة الطلاب والعمال بحكم أنهم يمثلون فئتين متجانستين نسبياً بحكم المستوى الثقافي والمصالح المشتركة ويسهل أن تكون لهم قيادات مشتركة. بيد أن الطلاب والعمال لا يشكلان فئة واحدة برؤية واحدة وإنما هما بحاجة إلى طرف ثالث ينسق بينهما ويحدد لهما خطة عمل متناغمة من أجل أن يشاركا بفعالية في إحداث نقلة ديمقراطية في المجتمع. وإن صح هذا التحليل، فإن الدولة المصرية تعاني من تمزق شديد في مقومات هذه الكتلة التاريخية بفعل عاملين اثنين، أولها خاص بالحزب الوطني، وثانيها خاص بالمعارضة. أولاً فيما

يتعلق بالحزب الوطني، فهو ينجح دائما، مستغلا الأغلبية الرسمية في مجلس الشعب وجهازه الإداري والأمني، في إعادة تشكيل قواعد اللعبة السياسية بما يضمن عدم السماح لأي قوة بأن تشكل الأغلبية في مؤسسة من مؤسسات الوساطة السياسية (كالنقابات مثلا). ويكفي أن نشير إلى رد الفعل الحكومي الناتج عن فوز جماعة الإخوان المسلمين بالأغلبية الكبيرة في مجلس نقابة المحامين عام ١٩٩٢ والتي كانت غير متوقعة من أكثر المتفائلين داخل الجماعة ذاتها، وبدأ الحديث من خلال الصحف عن "الأغلبية الصامتة" وضرورة دفعها إلى المشاركة في الانتخابات، فصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية للتنظيمات المهنية حيث اشترط في المادة الأولى منه "يشترط لصحة انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة أو الفرعية تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسمائهم في جداول النقابة ممن لهم حق الانتخاب، على الأقل، طبقاً لأحكام قانون كل نقابة." ثم تطلبت في حالة عدم توافر النصاب، دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان خلال أسبوعين، ويكون الاجتماع صحيحاً في حالة تصويت ثلث عدد الأعضاء، وإلا يستمر النقيب والمجلس في مباشرة اختصاصهم لمدة ثلاثة شهور وتدعى الجمعية للانتخاب ويكون الانتخاب صحيحاً باكتمال الثلث.

ونصت المادة الثانية على تشكيل لجنة مؤقتة في حالة عدم اكتمال النصاب، أغلبية هذه اللجنة من عنصر قضائي حددهم القانون بالإضافة إلى أربعة من أقدم النقابيين - غير المرشحين - ومدة هذه اللجنة ستة شهور تتولى خلال اتخاذ إجراءات الترشيح والانتخاب وهكذا. وقد شل هذا القانون عمليا أي قدرة للنقابات على القيام بأي من أدوارها سواء المهنية أو السياسية بما ترتب عليه عدم إجراء الانتخابات وفرض الحراسة القضائية على العديد من النقابات وعلى رأسها نقابة المهندسين.

وتستمر حكومة الحزب الوطني في تفتيت مقومات الكتلة التاريخية بالتدخل الإداري المباشر في انتخابات النقابات العمالية والاتحادات الطلابية بما يحقق نتيجة واحدة وهي أن تلعب دورا سلبيا في إمكانية تكامل مقومات الكتلة التاريخية العمالية والطلابية. فسيطرة الإخوان على نقابة واحدة من النقابات العمالية مثل نقابة النقل البري أو السكك الحديدية يكفي لأن يكون أداة ضغط قوية للغاية على الحكومة. ويكفي تذكر الدور الذي تلعبه هاتان النقابتان في دول أوروبا الغربية. بيد أن الإقدام على انتخابات نقابية بديلة مع إنشاء اتحادات طلابية بديلة ووجود جهة تنجح في تحقيق الاتصال والتنسيق بينها وبين الحركات الاجتماعية الجديدة مثل كفاية و"مهندسون ضد الحراسة" وحركة ٩ مارس و"طلاب من أجل التغيير" وغيرهم يمكن أن يكون بمثابة الخطأ الاستراتيجي التي ترتكبه حكومة الحزب الوطني بتوحيد معارضيهما ضدها.

وتلعب قوى المعارضة المصرية دورا هاما في تفتيت مقومات الكتلة التاريخية بقيامها بدور "شبه المعارض" أو "المعارضة بعض الوقت" فنحن نعلم يقينا أن هناك حضورا قويا للييسار (الناصري أكثر من التجمع) بين صفوف العمال ونعلم أيضا أن هناك حضورا قويا للإخوان المسلمين بين طلبة الجامعات بيد أنه لا يوجد تنسيق بين هؤلاء وهؤلاء وكأنها هوامش لا يربطها مركز وهو ما يتناقض بحكم التعريف مع مفهوم الكتلة التاريخية الذي نشير إليه في هذا المقام والذي قام بالدور التاريخي في التحول من الاستبداد نحو الديمقراطية في التجارب المختلفة التي أشرنا إليها في صدر المقال. ومن هنا صدق من قال إن المعارضة، في أغلبها، تلعب دورا هاما في دعم بنية الاستبداد في مصر.